الأنشطة الرقابية لمجلس النواب للفترة (مايو- يونيو)2022م

يتجسد دور البرلمان الرقابي في عدد من جلسات المجلس من خلال توجيه الحكومة بعدد من التوصيات بالإضافة إلى أسئلة النواب الموجهة إلى عدد من الوزراء ومسؤولي بعض الجهات الحكومية وكذا الاستماع إلى ردود وإيضاحات الوزراء أو نوابهم ووكلائهم على تلك الاسئلة .

وخلال جلسات البرلمان للفترة (مايو – يونيو 2022م) تخللت تلك الجلسات عددا من الانشطة الرقابية للمجلس وهنا نستعرض أهم الانشطة لتلك الفترة.

إيضاحات المدير التنفيذي لشركة النفط اليمنية بشأن الوضع التمويني للمشتقات النفطية

أقر مجلس النواب في جلسته يوم 26-6-2022م برئاسة رئيس المجلس الشيخ/ يحيى علي الراعي، مشروع تعديل بعض مواد القانون رقم (26) لسنة 2013م بشأن الرسوم القضائية وتعديلاته، وذلك على ضوء تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي العدل والأوقاف، وتقنين أحكام الشريعة الإسلامية بحضور الجانب الحكومي ممثلاً بوزيري العدل القاضي نبيل ناصر العزاني، والدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور علي عبد الله أبو حليقة. وقد أقره المجلس بعد مناقشته مادة مادة، وصوت عليه بصيغته النهائية..

وخلال الجلسة استمع مجلس النواب من المدير العام التنفيذي لشركة النفط اليمنية عمار الأضرعي إلى إحاطته وإيضاحاته بشأن الوضع التمويني الراهن للمشتقات النفطية في ظل المستجدات الأخيرة والمتغيرات العالمية وانعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على البورصة العالمية..

ولفت الأضرعي في إيضاحاته لنواب الشعب إلى بعض الصعوبات التي تواجه سير عمل الشركة فيما يتعلق باستيراد المشتقات النفطية واستمرار تعنت دول تحالف العدوان حجز سفن المشتقات النفطية في عرض البحر رغم حصولها على تصاريح من الأمم المتحدة للوصول إلى موانئ الحديدة وذلك مع سريان الهدنة.

إيضاحات وزير التربية والتعليم على سؤال النائب الزنم حول القول بإعلان الوزارة اعتزامها صرف 30000 ريال شهريا للمعلمين.

استمع مجلس النواب في جلسته يوم 18-6-2022م برئاسة نائب رئيس المجلس الأخ عبد السلام صالح هشول زابية إلى رسالة وزير التربية والتعليم يحيى بدر الدين الحوثي الموجهة إلى رئيس مجلس النواب الشيخ يحيى علي الراعي؛ ردا على مذكره المجلس بطلب حضوره للرد على سؤال الأخ عضو مجلس النواب دكتور علي الزنم حول ما يقال بأن الوزارة أعلنت اعتزامها صرف 30000 ريال شهريا للمعلمين.

وقد نفى وزير التربية في رسالته إعلان الوزارة أو الوزير عن ذلك موضحا بأن صندوق دعم المعلم والتعليم غير قادر الآن على ذلك .

وأشار وزير التربية في رسالته إلى أنه سبق وأن رفعت الوزارة رساله برقم 10 بتاريخ 5-1 - 22 20م بشأن تعديلات قانون الصندوق المذكور؛ مؤكدا على عدم تأخره عن الحضور فيما اذا دُعي للرد على أي أسئلة أو استفسارات موجهة إليه..

وفي الجلسة التي حضرها وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور علي عبد الله أبو حليقة استمع نواب الشعب من وزير الإدارة المحلية علي بن علي القيسي إلى طلب تأجيل مناقشة موضوع كهرباء الحديدة إلى جلسة الاثنين القادم نظراً لاعتذار نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير المالية رئيس صندوق دعم وتنمية محافظة الحديدة والمناطق المجاورة لها وكذا اعتذار محافظ الحديدة لظروف مسببة ووافق المجلس على طلب التأجيل إلى جلسة الإثنين القادم.

النواب يستمع لردود وزير الإعلام ويوصي
الحكومة بحل مشكلة المتعاقدين بالقطاعات الإعلامية

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة يوم 15-6-2022م برئاسة نائب رئيس المجلس الأخ عبد السلام صالح هشول زابية إلى ردود وإيضاحات وزير الإعلام ضيف الله قاسم الشامي على أسئلة واستفسارات عضو مجلس النواب د. علي محمد الزنم رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين بالمجلس المتضمن التساؤل عن أسباب عدم صرف المرتبات التعاقدية لعدد يفوق الألف من العاملين في المؤسسة والقطاعات التابعة لها منذ فترة كباقي موظفي قطاع الإعلام ، ومعظمهم متعاقد منذ العام ٢٠٠٠م وحتى عام ٢٠٢٢م .

وفي الجلسة التي حضرها وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى. د على عبدالله أبو حليقة أوضح وزير الإعلام انه وبحسب ما ورد من المعنيين بالمؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون نوضح ما يلي:

أولا : تم توقيف التعزيز والصرف الخاص بالمتعاقدين والعاملين بالأجر اليومي (المتعاونين)

لعدد (٩٩٥) شخص من قبل وزارة المالية للنصف الثاني من شهر إبريل ٢٠١٨م والنصفين الأول والثاني لشهر مايو ٢٠١٨م ؛مؤكدا بأن هؤلاء جميعا تم التحاقهم بالمؤسسة خلال الفترة من العام ٢٠٠٥م وحتى العام ٢٠١٤م .

ولفت الشامي في رده إلى أن المؤسسة قامت في حينه بمتابعة وزارة المالية وتحرير عدد من المذكرات لتعزيز المؤسسة بمبلغ فقط سبعة عشر مليون وخمسمائة ألف ريال للنصف الواحد.، وبإجمالي مبلغ (52,500,000 ريال) فقط اثنين وخمسين مليون وخمسمائة ألف ريال للثلاثة الأنصاف وعلى غرار الصرف السابق مشيرا إلى أن المؤسسة تلقت مذكرة رد من وزارة المالية بضرورة قيام المؤسسة بإرفاق عقود عمل المذكورين مجددة ومعمدة من المؤسسة والاستمارات الخاصة بهم الصادرة من وزارة الخدمة المدنية والتأمينات ، وكذا كشف استحقاق لآخر كشوفات صرف للمتعاقدين موقعة ومختومة من المؤسسة حتى يتم النظر في طلب التعزيز والصرف للمبلغ الذي تطالب المؤسسة بصرفه ..

ثانيا : تم توجيه القطاع المختص بالمؤسسة -في حينه- بسرعة موافاة وزارة المالية بالمطلوب بحسب ما ورد في مذكرتهم ..

وأشار وزير الإعلام إلى أنه تم الإيضاح بأن هناك إشكاليات مرحلة من سنوات تمتد من العام ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٤م فيما يخص جميع المذكورين ولم يتم البت فيها أو معالجتها من قبل قيادات المؤسسة السابقين .. حيث تبين أن معظمهم لا توجد لديهم عقود عمل رسمية معمدة من المؤسسة وأنهم يعملون بالأجر اليومي كمتعاونين مع المؤسسة .. وقد تم نقل مرتباتهم لدى وزارة المالية من الباب الثاني إلى الباب الأول قبل ما يزيد عن سبع سنوات ، بالتنسيق فيما بين وزارة المالية وقيادة المؤسسة في حينه ، برغم عدم وجود أوليات عقود عمل رسمية ومعمدة لمعظمهم لدى المؤسسة . الأمر الذي أدى إلى عدم إمكانية قيام قيادة المؤسسة الحالية بموافاة وزارة المالية بالأوليات المطلوبة وخصوصاً عقود العمل للسببين التاليين :

1- عدم وجود عقود عمل لدى المؤسسة لمعظمهم كون الأغلبية مازالت أولياتهم وبياناتهم

مسجلة كعاملين بالأجر اليومي (متعاونين) وبالتالي سيتم اتخاذ إجراءات تصحيحية وتنزيل مرتباتهم من قبل وزارة المالية .. برغم وجود مجموعة منهم يعملون حالياً في المؤسسية وقطاعاتها التلفزيونية والإذاعية الرسمية .. وهذا ما سينعكس سلباً ويؤثر على عمل وإنتاجية القنوات والإذاعات بشكل كبير.

٢ - مواصلة المؤسسة لمساعيها في بحث المعالجات والحلول للموضوع مع وزارتي المالية والخدمة المدنية ، وخصوصاً فيما يتعلق بالعاملين منهم فعلياً .. الصامدين في أعمالهم برغم العدوان والقصف والحصار ، وتحديداً المداومين من شهر مارس ٢٠١٥م وحتى الآن ..

وأشار الشامي إلى إحصائيات اتضح منها إجمالي العقود المعمدة من المؤسسة والمداومين منهم ، وكذا المداومين بالأجر اليومي وغير المداومين منهم وغيرهم.

ولفت الوزير إلى أن عددا منهم وفي التخصصات الفنية من إخراج وإعداد ومونتاج وغيرها تم استدعائهم للعمل من قبل قنواتهم وإذاعاتهم إلا انهم يرفضون الحضور ، ومستمرون في -العمل لدى قنوات وإذاعات حزبية وخاصة بحجة قلة المستحقات المالية في الإعلام الرسمي وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأنهم في المعالجات المزمع إجرائها.

وأكد على أن وزارة الإعلام والمؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون حريصة كل الحرص على معالجة مشكلة المتعاقدين والعاملين بالأجر اليومي ، خصوصاً الصامدين منهم في أماكن بث القنوات والإذاعات الوطنية الرسمية الذين تعرضت مقرات أعمالهم للقصف من قبل تحالف العدوان الأمريكي السعودي وهم يؤدون أعمالهم الإعلامية الوطنية بكل شجاعة واستبسال الأمر الذي يدعونا جميعا في مجلس النواب الموقر وحكومة الإنقاذ الوطني إلى معالجة أوضاعهم.

وفي ختام رده تقدم بمقترح وضع توصية للحكومة بتكليف وزارات المالية والخدمة المدنية والإعلام بمناقشة ومعالجة موضوع المتعاقدين والعاملين بالأجر اليومي في المؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون والعمل على تعزيزها بالمبلغ المطلوب بعد تصحيح أية حالات ازدواج أو اختلالات قائمة وبما يضمن السير في إجراءات توظيف جميع العاملين حالياً في مقرات أعمالهم ..

وعقب عضو مجلس النواب مقدم التساؤلات الدكتور على الزنم بالمطالب' بسرعة إيجاد معالجة حقيقيه مشيداً بمقترح وزير الإعلام بتكليف لجنة مشتركة من وزارات المالية والخدمة المدنية والإعلام لإيجاد الحلول والمقترحات الكفيلة بحل المشكلة..

وأوصى المجلس وزارات المالية والخدمة المدنية والإعلام بمعالجة موضوع المتعاقدين والمتعاونين في المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون والقطاعات الإعلامية التابعة لوزارة الإعلام..

توصيات البرلمان بشأن السياسة العامة للتنسيق والقبول للعام الجامعي 21 20- 22 20 م .

أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة يوم 14-6-2022م برئاسة نائب رئيس المجلس الأخ عبد السلام صالح هشول زابية تقرير لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة بشأن السياسة العامة للتنسيق والقبول للعام الجامعي 21 20- 22 20 م .

جاء ذلك بعد التزام الجانب الحكومي مثلاً بنائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الدكتور علي شرف الدين

بحضور وزيري الدولة لشؤون مجلس النواب والشورى الدكتور علي عبد الله أبو حليقه و الإدارة المحلية علي بن علي القيسي بالالتزام بتنفيذ التوصيات التالية:

1. **يجب أن تعمل الوزارة والمجلس الأعلى للتعليم العالي وبالتنسيق مع الجامعات على ضبط وتنظيم عملية التنسيق والقبول في الجامعات ومعالجة كافة المشاكل والاختلالات التي تصاحب إجراءات القبول وتحقيق العدل وتكافؤ الفرص لجميع الطلاب بعيدا عن المجاملات والمحسوبيات مع أهمية مراعاة أبناء الشهداء الذين قدموا أرواحهم رخيصة دفاعا عن أمن واستقلال الوطن .**

2. **ضرورة قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بواجبها وفقا لصلاحياتها المحددة في القوانين النافذة ومنها (الإشراف والتوجيه والرقابة المستمرة على**

مؤسسات التعليم العالي والمراجعة الدورية لأدائها بما يضمن معالجة المشاكل والاختلالات والصعوبات التي تواجه الجامعات وتحقيق جودة المخرجات التعليمية .

3- أهمية أن تعمل الوزارة علي تقنين تحصيل رسوم التعليم الموازي والنفقة الخاصة وأي رسوم أخرى تتحصلها الجامعات الحكومية وأن يتم إنفاقها وفقا للأسس المنصوص عليها في القوانين والأنظمة النافذة المتعلقة بالتعليم العالي وبما يسهم في تطوير التعليم العالي ومساعدة الجامعات في توفير جانب من متطلباتها في الظروف الراهنة .

4-أهمية إلزام الجامعات بتطوير بنيتها التحتية المادية والأكاديمية والتشريعية لضمان جودة مخرجاتها التعليمة وبما يواكب الزيادة السنوية في أعداد الطلاب الملتحقين بها وخاصة الجامعات والكليات الأهلية واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق الجامعات التي لا تلتزم بالنظم واللوائح والقوانين النافذة .

5- ضرورة موافاة المجلس بتقرير شامل حول عملية التنسيق والقبول للعام الجامعي ٢٠٢٢/٢٠٢١م موضحا فيه الصعوبات والمعوقات التي واجهت إجراءات التنسيق والقبول في الجامعات الحكومية والأهلية والحلول المقترح لمعالجة تلك الصعوبات.

6- ضرورة تحقيق العدالة في توزيع المقاعد المجانية وخاصة ما يتعلق بأسر الشهداء والمناطق المحرومة وأن تحصل كل فئة على كامل حصتها من تلك المقاعد ، وعدم التصرف في أي مقعد إلا فيما خصص له.

7- تعديل بعض نصوص القانون رقم (١٧) لسنة 1995م بشأن الجامعات اليمنية بما يمنح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الصلاحيات التي تمكنها من الرقابة الكاملة على أنشطة الجامعات الحكومية وخاصة ما يتعلق بتحديد الطاقة الاستيعابية.

وكان الأخوة نواب الشعب قد أكدوا في سياق نقاشاتهم على أهمية المتابعة المستمرة من قبل اللجنة البرلمانية المختصة لمدى التنفيذ لتوصيات المجلس التي التزم بها الجانب الحكومي.

إيضاحات وزير المالية رئيس صندوق دعم كهرباء الحديدة حول
دور الصندوق في دعم كهرباء الحديدة والمناطق المجاورة لها في الساحل

استمع مجلس النواب في جلسته يوم 14-6-2022م برئاسة نائب رئيس المجلس الأخ عبد السلام صالح هشول زابية الشعب من نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير المالية رئيس صندوق دعم وتنمية محافظة الحديدة والمناطق المجاورة لها إلى إيضاحاته حول دور الصندوق في دعم كهرباء الحديدة والمناطق المجاورة لها في الساحل..

والذي بدوره أطلع المجلس على جهود الصندوق خلال الفترة الماضية من نوفمبر 2021م منذ تسلمه رئاسة الصندوق وحتى بداية النصف الثاني من العام الحالي 2022م، وذلك من خلال القيام بعمل مسوحات لعدد من المديريات شملت منازل المواطنين بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء والمواطنين في تلك المديريات منوها إلى عدد المشتركين والخرائط المسقطة لتلك المسوحات للمستحقين وهم ما يزيد سبعة الاف أسرة في تلك المديريات.

كما أشار إلى حصر للأجهزة الاستهلاكية في تلك المنازل التي شملها الحصر.

وأوضح بأنه تم إبلاغ وزارة الكهرباء والمؤسسة العامة للكهرباء باستعداد الصندوق لتلبية تكاليف استهلاك المستحقين الفقراء المشار اليهم من خلال إعطائهم عدادات الدفع المسبق..

واكد رئيس الصندوق على صرف عدد من منظومات الطاقة الكهربائية الشمسية البديلة لعدد من المراكز والمرافق ومنها منظومة بطاقه 200 كيلو وات للسجن المركزي وأخرى بطاقه 100 كيلو وات لجامعة الحديدة ؛ومنظومة أخرى بطاقة 200 كيلو وات لمستشفى زبيد وأخرى في التحيتا وهي منظومات تم تسليمها وتركيبها في إطار خطة إحلال طاقة نظيفة وبديلة بالإضافة إلى طاقه 200 كيلو وات لمؤسسة المياه لتعزيز بنيتها التحتية من اجل استبدال مضخة الديزل مشيرا إلى مساهمة محافظة الحديدة في ذلك..

وأوضح أن تلك الجهود ستؤدي إلى خفض تعرفة الكهرباء وان هناك خططا مستقبلية لاستبدال مضخات الديزل بتوفير الطاقة البديلة.

كما لفت رئيس الصندوق إلى أن أهداف صندوق دعم وتنمية محافظة الحديدة والمناطق المجاورة لها تتركز في دعم الكهرباء والمياه والصحة مشيرا إلى توفير 20 كرسي غسيل كلوي..

كما أشار رئيس الصندوق إلى أن محطة راس الكتيب متهالكة جدا وان إنتاجها لا يتجاوز 12 ميجا كما أن الصندوق قام بالتعاقد مع مصنع أسمنت باجل لإنتاج 15 ميجا وأن المازوت سوف يصل إلى راس الكتيب لتشغيل المحطة منوها إلى أن مدير المؤسسة العامة للكهرباء يباشر عمله اليوم في محافظة الحديدة.

وقدم وزير المالية رئيس الصندوق إيضاحاته عن إيرادات الصندوق وصرفياته..

إيضاحات وزير الكهرباء والطاقة احمد العليى حول دور الصندوق في دعم كهرباء الحديدة والمناطق المجاورة لها في الساحل

من جانبه أوضح وزير الكهرباء والطاقة احمد العليى في جلسة مجلس النواب يوم 14-6-2022م أن هناك جهودا تبذل من قبل الوزارة وان مدير عام المؤسسة متواجد في محافظة الحديدة ويجري العمل لتوفير وتحسين خدمات الكهرباء للمدينة مشيرا إلى تقديم ردود كتابية حول ذلك إلى المجلس.

وقد أرجأ المجلس استكمال النقاش إلى جلسة السبت القادم على أن يقدم الجانب الحكومي تقريراً مفصلاً حول إيرادات ومصروفات الصندوق من تاريخ إنشائه وبحضور الوزراء المعنيين في الجانب الحكومي ومحافظ محافظة الحديدة والمختصين في المحافظة إضافة إلى ممثلي المؤسسة العامة للكهرباء.

وكان الأخوة نواب الشعب قد شددوا في نقاشاتهم على ضرورة وضع الحلول المناسبة والكفيلة بإنهاء معاناة المواطنين في محافظة الحديدة والمناطق المجاورة لها وأكدوا إعطاء الأولوية في مهام الصندوق لتوفير وتحسين خدمات الكهرباء للتخفيف من معاناة المواطنين جراء الحر الشديد الذي تشهده تلك المناطق والذي يضاعف من معاناة المرضى والأطفال وكبار السن.

توصيات مجلس النواب بشأن الأضرار والخسائر الناتجة عن العدوان لقطاع النقل خلال الفترة مارس ٢٠١٥م وحتى 31-12- 2021م.

أقر مجلس النواب في جلسته يوم8-6-2022م برئاسة رئيس المجلس الشيخ يحيى علي الراعي تقريرا تكميليا للجنة النقل والاتصالات بشأن الأضرار والخسائر الناتجة عن العدوان الغاشم على بلادنا لقطاع النقل جراء العدوان الغاشم على بلادنا خلال الفترة مارس ٢٠١٥م وحتى 31-12- 2021م.

جاء ذلك بعد التزام الجانب الحكومي ممثلاً بوزير النقل الأخ عبد الوهاب يحيى الدرة وبحضور وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور علي عبد الله أبو حليقة بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير وهي على النحو التالي:

على الحكومة القيام بمخاطبة ودعوة المجتمع الدولي ممثلا بمنظمة الأمم المتحدة وكافة المنظمات الأممية والإنسانية عبر الوسائل الممكنة للقيام بمسؤولياتهم الأخلاقية والإنسانية والعمل على :

• رفع معاناة شعبنا اليمني وإيقاف الحرب ورفع الحصار المفروض على بلادنا وتمكينه من استخدام وتشغيل مرافقه ومنشأته الخدمية.

•فتح وتشغيل مطار صنعاء الدولي، وبقية المطارات والموانئ والمنافذ الأخرى التابعة للجمهورية اليمنية.

• المطالبة بتعويض بلادنا التعويض العادل عما لحق بها من أضرار وخسائر جراء العدوان.

• فتح مطارات الجمهورية ووقف استهدافها من قبل العدوان باعتبارها أعيانا مدنية ورفع يد المحتل عن كل المطارات وعدم استخدامها كقواعد وثكنات عسكرية.

•السماح بدخول التجهيزات والمعدات اللازمة لسلامة الطيران المدني والإرصاد الجوية باعتبارها من أهم الشروط الهامة لسلامة الأرواح.

٢- تمكين شركة الخطوط الجوية اليمنية من العمل بكافة قدرتها التشغيلية المتاحة كما كانت عليها قبل العدوان ،وعدم تقييدها بدخول الأجواء اليمنية والخروج منها بساعات تشغيل محددة ، وتمكين طائراتها وأطقمها من المبيت داخل الوطن تجنباً للأعباء المالية المترتبة على المبيت في الخارج والتي يتم دفعها بالعملة الصعبة.

٣- على شركة الخطوط الجوية اليمنية إعادة النظر بأسعار تذاكر السفر والعمل على تخفيضها مراعاة للحالة الاقتصادية والمعيشية الصعبة لمواطني الجمهورية اليمنية.

٤- على مصلحة الضرائب العمل على إعادة النظر في مقدار الضريبة المفروضة على شركة الخطوط الجوية اليمنية حتى تتمكن الشركة من الاستمرار في تقديم الخدمة للمواطنين وبالأسعار المناسبة.

وفي سياق متصل أقر المجلس تقرير لجنة النقل والاتصالات بشأن نتائج زياراتها الميدانية لقطاع الأرصاد الجوية بالهيئة العامة للطيران المدني والإرصاد وذلك بعد التزام وزير النقل بتنفيذ التوصيات التالية:

1- دعم قطاع الأرصاد الجوية بالهيئة العامة للطيران المرئي والأرصاد بالكوادر الفنية الوطنية المؤهلة وفقا للاختصاصات المطلوبة ودعمها ماليا حتى تتمكن من مواكبة الدول العربية والإقليمية في مجال الأرصاد .

٢- دعم جانب التأهيل والتدريب لكوادر الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد (قطاع الأرصاد)وابتعاث المتدربين للتدريب والتأهيل في الخارج وبما يلبي احتياج القطاع..

وكان الأخوة نواب الشعب قد اكدوا في سياق نقاشاتهم على اهمية دقة وسلامة المعلومات الواردة في التقرير..

وحملوا تحالف العدوان وأدواته المسؤولية الكاملة عن كافة الأضرار والخسائر والتعويضات التي تسبب بها العدوان..

كما اكدوا على أهمية إعادة تأهيل المطارات والموانئ اليمنية لاستقبال الرحلات والسفن..

من جانبه وجه وزير النقل الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء اللجنة على جهودهم في إنجاز التقارير موضحاً أن عدد الرحلات التي تضمنتها الهدنة الأولى والثانية لا تلبي حاجة المسافرين اليمنيين من المغتربين والمرضي والدارسين والعائدين مشيراً إلى قيام الوزارة بمخاطبة الأمم بجدولة الرحلات ..

وعبر عن أمله وكل أبناء الشعب اليمني في فتح مطار صنعاء أمام المسافرين والعائدين بشكل دائم..

كما أشار إلى الأضرار التي تعرض لها مدرج مطار صنعاء الدولي جراء العدوان وما لحقه من أضرار لافتاً إلى دور الوزارة في إعادة تأهيل المطار والإنارة الليلية ليصبح المطار في أتم الجاهزية لاستقبال الرحلات وعلى مدى ٢٤ ساعة..

النواب يوجه الحكومة بعدد من التوصيات بشأن

متابعة مستوى تحصيل ضريبة مبيعات القات بمحافظة الحديدة

أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة يوم5-6-2022م برئاسة رئيس المجلس الشيخ يحيى علي الراعي تقرير لجنة الشؤون المالية بشأن نزولها الميداني لمتابعة مستوى تحصيل ضريبة مبيعات القات بمحافظة الحديدة..

جاء ذلك بعد التزام الجانب الحكومي ممثلا برئيس مصلحة الضرائب علي جبران الشماحي ورئيس المكتب الفني للمصلحة عبد اللطيف طه الشيباني بتنفيذ التوصيات التالية:

1- على مصلحة الضرائب الاستمرار في الإصلاحات الضريبية الكفيلة برفع الحصيلة الإيرادية من كافة الأوعية الضريبية ومنها ضريبة مبيعات القات بما يتناسب مع حجم الوعاء المتاح لتحصيل ضريبة القات.

2- على المصلحة التقييم المستمر للوحدة التنفيذية وفروعها بأمانة العاصمة والمحافظات استنادا إلى مؤشر الأداء والحصيلة الضريبية بما يحقق الأهداف التي أنشأت من أجلها الوحدة التنفيذية المتمثلة في زيادة الحصيلة الضريبية وضبط وتنظيم آليات تحصيل الضريبة.

3- تطوير التحصيل لضريبة مبيعات القات وتوحيدها بكافه مداخل ونقاط التحصيل بمحافظة الحديدة بما يتناسب مع كميات وأسعار بيع القات السائدة وتحقيق العدالة الضريبية بين كافة مكلفي الضريبة.

4- تحسين البنية التحتية لفرع الوحدة التنفيذية، م/الحديدة وإنشاء قاعدة بيانات للمكلفين وبناء الهناجر في مداخل ونقاط التحصيل بما يمكن مأموري ومتحصلي القات من الربط

والتحصيل الحقيقي للضريبة والحد من تهرب وكلاء وناقلي القات من سداد الضريبة المستحقة وفقا لنوع وكمية القات القادم إلى المحافظة.

5- تأهيل العاملين في الوحدة التنفيذية مع تفعيل مبدأ الثواب والعقاب وتفعيل إدارة المراجعة الداخلية بما يكفل وصول الحصيلة الضريبية إلى المستوى المطلوب وإجراء التدابير بين محصلي ومأموري الضريبة في منافذ التحصيل بالمحافظة بشكل دوري.

6- على الحكومة والسلطة المحلية الحد من التدخلات في عمل الوحدة التنفيذية وعدم فرض أي كوادر من خارجها.

7- على مصلحة الضرائب وفرع الوحدة التنفيذية معالجة كافة جوانب القصور والاختلالات التي رافقت أعمال التحصيل الضريبي منذ إنشاء الوحدة التنفيذية، وكذا معالجة الشكاوى الحقيقية المقدمة من وكلاء وناقلي القات.

وخلال الجلسة حث رئيس المجلس لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان بموافاة المجلس بما تضمنته مصفوفة الردود الحكومية المقدمة من وزارة الداخلية بشأن موضوع السجناء والسجون ليتسنى للمجلس مناقشة ذلك في ضوء تقرير اللجنة وما يتعلق بتحديد النزول الميداني للجنة لزيارة السجناء والسجون بالتنسيق المشترك مع الجهات المعنية في الجانب الحكومي ...

مجلس النواب يستمع إلى ردود عدد من الوزراء والمعنيين في الجهات الحكومية

استمع مجلس النواب في جلسته يوم21-5-2022م برئاسة نائب رئيس المجلس عبدالسلام صالح هشول زابية ،إلى إيضاحات وزراء الكهرباء والطاقة احمد محمد احمد العلي، والمياه والبيئة عبد الرقيب عبد الرحمن الشرماني، والصناعة والتجارة محمد شرف المطهر ونائب وزير النفط والمعادن ياسر عبد الاله الواحدي، ووكيلا وزارة الصحة العامة والسكان دكتور محمد محمد المنصور، والدكتور علي محمد جحاف.

وفي الجلسة رحب نائب رئيس المجلس رئيس الجلسة بالوزراء وممثلي الجانب الحكومي .

وقد أكد وزير الصناعة والتجارة على أهمية التركيز على دعم وتنمية الصناعات الوطنية والحد من الاستيراد للسلع والمنتجات التي يمكن أن توفرها الصناعات اليمنية المحلية..

وأشار إلى اهتمام الوزارة بمتابعة ضبط الأسعار وتشكيل لجان لإدارة المخزون والرقابة على الأسعار والسلع منوها إلى وجود بعض الاختلالات التي تتطلب تكاتف الجهود وتوفير الحلول والمعالجات المناسبة..

ولفت إلى أن ما يتعلق بما طرح عن ارتفاع أسعار الدجاج وانه يمكن إيضاحه من قبل المعنيين بوزارة الزراعة والسلطة المحلية..

ولفت إلى أن وزارة الصناعة والتجارة تقوم بإنزال لجان ضبط شبه يومي للمخالفين وإحالة المخالفين إلى النيابات وجهات الاختصاص .

وأوضح وزير الصناعة والتجارة وجود أجهزة للتأكد من المواصفات والمقاييس وانه يتم حجز المنتجات والسلع الغير مطابقة للمواصفات..

من جانبه أشار وزير المياه والبيئة إلى أن هناك فرقا تعمل على فحص مصادر المياه وان الوزارة مستعدة لمتابعة أية شكاوى تصل إليها عن أية مخالفات وأينما وجدت ...

من جانبه اطلع وزير الكهرباء والطاقة نواب الشعب على نتائج زيارته الميدانية لمحافظة الحديدة ومحطة الكهرباء مشيرا إلى إجراءات الصيانة التي قامت بها الوزارة لإعادة تأهيل محطات الكهرباء وتوفير التيار للمواطنين في المحافظة .

وأشار إلى انه ما تزال المحافظة بحاجة إلى تكاتف الجهود للتخفيف من معاناة أبناء المحافظة لافتا إلى وجود فاقد كبير بسبب تهالك واهتراء المحطات والمولدات وان هناك جهود تبذل من قبل العاملين والمعنيين لتجاوز الكثير من الصعوبات والمشاكل ومنها البحث عن حلول وبدائل للوقود لتجاوز الآثار الكبيرة التي خلفها العدوان والحصار وذلك من خلال الاستغناء عن الوقود المكلف والاتجاه إلى الطاقة المتجددة..

وأكد وزير الكهرباء والطاقة على أن هناك تحسن جزئي في الكهرباء رغم ظروف العدوان والحصار ولابد من وضع المجلس أمام اهم التحديات ؛ فهناك محطات متهالكة وقد عفا عليها الزمن ومنها ما هو من التسعينيات والثمانينيات وصيانتها أصبحت مكلفة جدا بسبب قلة المخزون من قطع الغيار وان من اهم المشاكل ندرة الوقود بسبب استمرار العدوان والحصار وارتفاع أسعار الوقود

من جهته أوضح نائب وزير النفط ياسر الواحدي

إلى أن من أهم الصعوبات والمشاكل عدم السماح بدخول سفن الوقود حسب الاتفاق الذي نصت عليه الهدنة...وأن السفن التي يتم السماح لها لا تلبي احتياجات الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية.

كما أشار إلى جملة من الصعوبات منها ما يتعلق بعدم السماح بدخول السفن الروسية التي كان يعتمد عليها منوها إلى ما يتعلق بغرامات تأخير السفن وتكاليف النقل وصعوبة الشحن وإلى استمرار دول تحالف العدوان وتعنتها بحجز سفن المشتقات النفطية بطريقه أو باخري وتلكؤ الأمم المتحدة ودول العدوان في السماح لبعض السفن من التحميل إلى الموانئ اليمنية..

من جانبهما أكد وكيلا وزارة الصحة العامة والسكان محمد المنصور وعلي جحاف على أن اليمن خالية من فيروس شلل الأطفال البري إلا أن النوع المتحور المشتق من اللقاح لا يزال ينتشروا في 130 دولة منها اليمن.

وأشارا إلى أن الوزارة تنفذ الحملات بواسطة المراكز والمرافق الصحية بدلاً من حملات المرور للمنازل منوهين إلى أن اليمن لأول مرة في صنعاء يتم إنشاء مختبر لفحص العينات منذ الربع الأخير من العام الماضي 21 20م .

وأكدا على أن اللقاحات الخاصة بشلل الأطفال متوفرة ومتاحة في المرافق والمراكز الصحية لافتين إلى جهود الوزارة في تغطية 90% من المرافق الصحية بالطاقة الشمسية ؛وإلى أن وزارة الصحة أعدت مدونة للسلوك ولديها لائحة بالعقوبات وأنها اتخذت جمله من الإجراءات بحق المخالفين...

وخلال الجلسة اكد نواب الشعب في سياق نقاشاتهم على أهمية تفعيل الدور الرقابي على أسعار السلع وأوزان الخبز.. وعلى ضرورة وجود احتياطي للقمح والحبوب وتوفير المواد الغذائية في الأسواق المحلية وتثبيت الأسعار وضبط المخالفين للأوزان والأسعار وتوحيد الأسعار في كافه المحافظات..

كما أشار الأخوة نواب الشعب إلى عدم خفض الأسعار وخاصة بعد توفر المشتقات النفطية ..

كما أكد نواب الشعب على ضرورة توفير مادة الديزل وتوزيع حصص خاصة بتوفير المياه للمواطنين وبأسعار مناسبة نظرا للظروف المعيشية التي تمر بها البلاد جراء الآثار الناجمة على العدوان والحصار ..مشيرين إلى أهمية وجود أجهزه فحص للتأكد من مدى مطابقة البضائع والسلع المستوردة للمواصفات والمقاييس..

وشدد نواب الشعب على أهمية تفعيل الرقابة الصحية على المستشفيات العامة والخاصة وخاصه ما يتعلق بإجراء الفحوصات الطبية والتشخيصية وعلى ضرورة مكافحة الأدوية المغشوشة وتشديد الرقابة على الصيدليات والأدوية.

وبعد النقاش أقر المجلس إحالة ما ورد من ملاحظات واستفسارات الأخوة أعضاء المجلس الموجهة للجانب الحكومي وإيضاحات الوزراء والمعنيين في الجانب الحكومي إلى اللجان المختصة لمناقشتها مع الجانب الحكومي ووضع الحلول والمعالجات المناسبة للقضايا والمشكلات التي طرحت خلال الجلسة وموافاة المجلس بتقرير عن ذلك في جلسة مقبلة.

مجلس النواب يستمع إلى رد القائم بأعمال وزير حقوق الإنسان

استمع مجلس النواب في جلسته يوم 18-5-2022م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي، إلى رد القائم بأعمال وزير حقوق الإنسان علي الديلمي، على أسئلة واستفسارات عضو مجلس النواب أحمد سيف حاشد.

وأكد الديلمي أن وزارة حقوق الإنسان أعدت مصفوفة للإجراءات التنفيذية الخاصة بالإشكاليات والمخالفات المتعلقة بأوضاع السجناء والسجون وتحديد الجهات الرئيسية والمشاركة في التنفيذ، وكذا إعداد مقترح أنشطة وبرامج خاصة بتنفيذ معالجة المصفوفة الخاصة بالإشكاليات والمخالفات في هذا الجانب والرفع بذلك لمجلس الوزراء.

وفي سياق رده حول متابعة الوزارة لتنفيذ الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها بلادنا وأهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أكد الديلمي أن الوزارة تتابع كل ما يتعلق بالالتزامات الدولية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وفي مقدمة تلك الاتفاقيات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

و أشار إلى أن الوزارة أعدت ستة تقارير حول وضع حقوق الإنسان في ظل العدوان وفق المعايير الدولية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية، والتي تتسق مع نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الأساسية التي صادق عليها اليمن.

ولفت إلى أن وزارة حقوق الإنسان تقوم بزيارة السجون التي تشرف عليها وزارة الداخلية من خلال مصلحة السجون، والاطلاع على مدى تنفيذ القائمين عليها بالمبادئ والمعايير الوطنية والدولية الخاصة بالسجناء.

وخلال الجلسة أكد نواب الشعب، في سياق نقاشاتهم على ضرورة الاهتمام بأوضاع السجون والسجناء والالتزام بتنفيذ كافة التوصيات الصادرة عن المجلس ومنها ما يتعلق بإطلاق كل من لم تثبت إدانتهم وتحويل كل من ثبت إدانتهم إلى النيابات والمحاكم المختصة.